قليلا منهم وسيأتي أنه في تأويل لم يكونوا منفي بل الا من شيء منه فليس منفي والكلام في
الاستثناء بينه فلا يرد أنه يجوز غير النصب إن جعلت صفة كما قبلها نحو جاء القوم الا زيد
قوله ما كان بعضا الخ لم يقل ما كان من جنس المستثنى منه كما قال غيره لأنه يصدق
على قام القوم الا حمارا مثلا فيقتضي أنه من المتصل وليس كذلك قوله ومنقطعا
شرطه أنه يتوهم دخوله فلا يجوز صهلت الخيل الا الابل كما قاله الشارح وأن
يكون هنا سببا المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا ثعبانا وقد يكون مجردا كما مثل
الشارح وقد يكون جملة كقوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر
فيعذبه الله العذاب الأكبر فمن مبتدأ وجملة فيعذبه الله خبر والجملة في محل نصب
على الاستثناء أفاده الدماميني قوله لا ما قبلها بواسطتها أي بواسطة كون الفعل
معدى بها اعترض المرادي فقاموا الا زيدا الاعمى أي فيلزم من عمل الفعل فيها عدم
النظير إذ ليس في الكلام فعل معدى إلى شيئين بحرف واحد ورد عطف قوله ولا
مستقلا معطوفا على محل بواسطتها إذ هو في محل نصب على الحال والتقدير
لا معدى بها ولا مستقلا وقد تمسك هذا القائل بأن غير إذا وقعت موقع الا
نصبها ما قبلها من الفعل بلا واسطة ورده الدماميني بأن الفعل اللازم إنما ينصب
بلا واسطة المفعول المطلق والحال والتمييز والمستثنى في قولك قاموا الا زيدا ليس
شيئا من ذلك ونصب غير في نحو قاموا غير زيد قد قيل بأنه على الحال وفيها
معنى الاستثناء قوله على ما أشعر به كلامه أي قال ما استثني الا مع تمام ينتصب
فإنه يفيد أن النصب وربما فهم أيضا من قوله الاتي وألغ الا التي سابقا على أن المراد في
العامل عن العمل لا أن المراد العامل من جهة الإخراج فلا يفهم ذلك وظاهر كلامه
أن الخلاف في العامل عام للمتصل والمنقطع يوخذ من كلام غيره أن الخلاف في عامل المتصل
به فقط وأن المنقطع عامله الا باتفاق قوله لأنها حرف وليست ولقيام معنى الاستثناء
بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب قوله مختص بالأسماء قد يقال دخلت
على الفعل في نحو نشدتك الله الا فعلت فلا اختصاص ويجاب بأنها داخلة على الاسم

تاويلا

تاويلا إذ المعنى لا أسألك الا فعلك قوله فيجب فيه الا أن تكون عاملة هذا تنبيه قياس من
الشكل الأول صرح الشارح بمقدمتيه وإنما صرح بهما مع العلم بهما من مقدمتي
القياس لأجل تقييد الحكم فيهما بقوله ما لم الخ فلا يقال ليس في مقدمتي القياس ما يقتضي
وجوب إعمال الا إنما المستفاد منه مجرد عملها فكان الظاهر أن يذكر في الكبرى قيد
الوجوب قوله ما لم تتوسط الخ أي لأن العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها
فقدم عليها قوله وجوبا إن كان النفي يغ مخففا أي لقوة الطلب لعدم شيء في اللفظ
تشتغل بالعمل فيه قوله وجواز الخ أي لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما
سيأتي فالرفع باعتبار النفي في المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا
قوله والمبدل منه في نية الطرح فيه أنه لا ينافي أن يكون العامل مفرغا الا على القول بأن
العامل مفرغا الا على القول بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وهو ضعيف أما
على الصحيح من أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور ولا مقدر أفاده الد
ماميني قوله وتنسبها اليها عطف تفسير على تضيف قوله وإلا ليست كذلك أي لأنها
تضيف معنى الفعل لما بعدها وإنما تخرج ما بعدها من النسبة كما صرح به الشارح وقول
بعض أرباب الحواشي صحيح على القول بأن المستثنى في حكم المسكوت عنه لا على الأصح
بأن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس لبيته ما قاله ناشئ عن غفلة عن صريح كلام
الشارح لكنه بنقض بخلا وعدا وحاشا فكان الأوضح أن يقول كما قال في شرح الا وغير وإنما
لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى كما قيل فلا يرد ما ذكر قوله لأن الانفصال ملتزم الخ أي لعدم
عملها حينئذ قوله ولو معنويا وزن لفظ كقلما رجل يقول ذلك الا زيد ومثل قلما أقل
رجل يقول ذلك لأنها متضمنة معنى النفي بل يكون قلما بمعنى النفي الصرف في قولك
قلما طرست حتى ادخلها بالنصب لا غير ولكون أقل بمعنى النفي لا تدخل عليه
نواسخ الابتداء كما تدخل على ما وصف ما أضيف إليه الأعلى لكون أصل النفي
الدخول على الفعل مثال ذلك أبى وما تصرف منها وتأبى بالنفي في غير ذلك فادر
كقوله فشربوا منه إلا قليل لو من ذلك لأن النفي فيها ضمني لا قصدي كما هو في أدوات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)